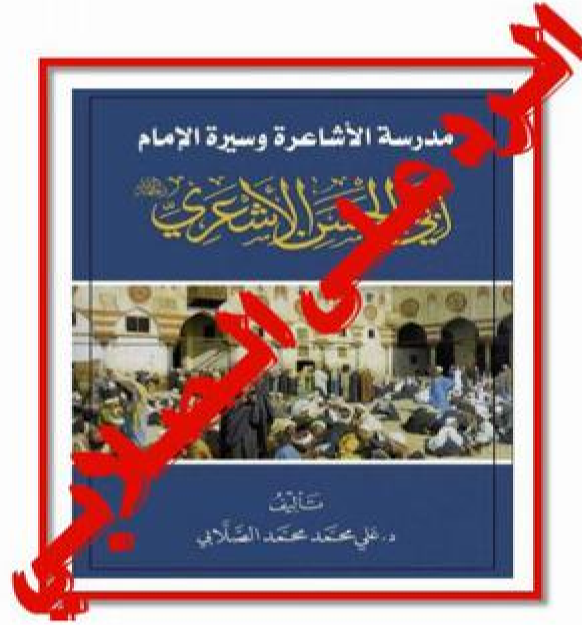


سيرة الإمام الأشعري بين الأوهام والحقائق

تعليق على كتيّب علي الصلابي المسمى:

" مدرسة الأشاعرة وسيرة الإمام أبي الحسن الأشعري"

تأليف

عبد الرحمن الفرجاني

(باحث جامعي)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، ناصر الحق بالحق والهادي إلى الصراط المستقيم، وعلى آله وصحبه أجمعيه، وبعد:

صدر مؤخراً كتيب للكاتب الليبي الدكتور علي الصلابي حول الإمام الأشعري ومدرسته، فطلب منّي من لا تسعني مخالفته أن أنبّه بإيجاز على أهم ما ورد فيه من الخطأ والتدليس، فأجبته لذلك. ونظراً لأهمية مذهب الإمام الأشعري للهوية الدينية في المغرب الإسلامي عامةً وليبيا خاصة، فإنه يجب أن نعتني بمعرفة ترجمته وسيرته ومدرسته وتطورها. وهذا التعليق الموجز ينقسم إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: ملخص كتيّب الصلابي.

المبحث الثاني: في الأخطاء المنهجية.

المبحث الثالث: في الأخطاء والتدليس في المحتوى.

وأخيراً الخاتمة.

وهذا أوان الشروع في المقصود وبالله التوفيق.

ملخص الكتيب:

بالإمكان أن نقسم الكتيّب إلى قسمين: الأول فيه ترجمة مختصرة للإمام الأشعري وفق تقرير ابن تيمية ومدرسته، ولا يكاد يخرج عن قول لهم في شيء؛ والقسم الثاني عبارة عن مدح لابن تيمية في إنصافه لبعض الأشاعرة كالقاضي الباقلاني وحجة الإسلام الغزالي، إذ قال على سبيل المثال بأنهم أهل السنة "في مقابل" الشيعة والمعتزلة، وإن كانوا في الحقيقة مخالفين لعقيدة أهل السنة، ويريد بأهل السنة: من وافق التيميّة في الاعتقاد. وهذا مدح باطنه ذم، ومع ذلك، استوجب وصف ابن تيمية بالإنصاف. ومن أنصف علم أن الإنصاف إنما يعلم بالنظر إلى

الصدق في الكلام والاحتكام إلى الأدلة، لا بالأوصاف الفارغة التي تعود إلى الانطباعات والأوهام.

وأهم ما ادعاه الصلابي في ترجمة الإمام الأشعري:

1 - أن الأشعري مرّ بثلاثة أطوار في حياته: طور اعتزالي، ثم طور كلابيّ، وأخيرا طورٌ سنيّ. وجعل الفرق الأساسي بين الطور الكلابي والطور السني في القول بالتأويل في بعض الصفات الخبرية عند ابن كلاب وعدمه عند أهل السنة.

ولم يذكر الصلابي أن ثمة خلاف كبير بين الباحثين في هذه المسألة، وأن جمهور العلماء والمؤرخين قديما وحديثا يقولون بأن ليس ثمة إلا تحوّل واحد - إن صح أن ثمة تحوّل أصلا - للإمام الأشعري وهو من الاعتزال إلى مذهب أهل السنة. وليس من الإنصاف أن يأتي شخص بقول مخالف لجماهير الباحثين قديماً وحديثاً، ولا يذكر وجود الخلاف فيه، بل مع دعواه في أول الكتاب بأن بحثه هذا يلتزم المعايير العلمية والإنصاف بعيداً عن التعصبات المذهبية.

2- أن آخر كتاب كتبه الإمام الأشعري هو كتاب الإبانة، وثبوت هذا الكتاب للأشعري هو دليله على صحة انتقاله من مذهب ابن كلاب إلى "مذهب أهل السنة" على زعمه، مع أنه ليس شيء في هذا الكتاب يدل على أنه يعلن انتقاله من مذهب ابن كلاب إلى "مذهب أهل السنة"، ولا شيء منه أيضا يدلّ على أنه آخر ما كتب. ولم يذكر لنا الصلابي أن ثمة خلاف في هذه المسألة، أي في ثبوت كتاب الإبانة للإمام الأشعري؛ ثم خلاف آخر يتفرّع عليه، أي إن ثبت الكتاب له، فهل النسخ الموجودة بين أيدينا الآن صحيحة النسبة كاملة للإمام الأشعري؟ أم هل هنالك فقرات وفصول كثيرة في الكتاب غير ثابتة النسبة إليه؟.

ثم بعد ذلك يأتي السؤال: إن ثبت الكتاب للإمام الأشعري ولو ببعض الفصول فقط، هل كان هذا الكتاب أول ما كتب بعد الانتقال، أم آخر ما كتب؟ وجماهير العلماء والباحثين على أنه من أوائل ما كتب بعد الانتقال، بل هذا منصوص عليه في بعض المصادر التي اعتمد عليها الصلابي، إلا أنه لم يذكر شيئاً قط من هذا الخلاف، تحقيقا للإنصاف المزعوم.

3 - أن الأشاعرة والحنابلة ("أهل السنة" حسب تعبير الكاتب) كانوا على وفاق حتى وقعت "فتنة القشيري" في منتصف القرن الخامس الهجري، وفيما بعد كان الخلاف، وكأن المذاهب الإسلامية تختار أقوالها وفق السياسات اليومية. وهذه الفتنة أيضًا فيها كلام، غير

أن لا علاقة لتفاضيلها بالخلاف الواقع بين أهل السنة، وأن العقيدة المقررة عند الحنابلة حينها هي المسماة بالاعتقاد القادري، وسننقل شيئاً عنه إن شاء الله لنبيّن أن ما عليه الصلابي وأمثاله من أتباع ابن عبد الوهاب وابن تيمية مخالف لأصول ذلك الاعتقاد.

وفيما يلي سنقوم بالتعليق على كتيب الصلابي من جهتين: المنهج والمحتوى. أما المنهج، فسنبين فيه الخلل الظاهر في اختيار المصادر، وإخفاءه للأقوال التي تخالف ما يريد من نفس المصادر التي اعتمد عليها، ومع ذلك يصف نفسه بالإنصاف في هذا الكتاب وبأنه بعيد عن التعصبات المذهبية. وأما المحتوى فالأخطاء والتناقضات في ترجمة الأشعري، خاصة دعواه أن الأشعري مرّ بثلاثة أطوار في حياته: اعتزالية وكلابية وسنية.

الفصل الأول: الخلل في المنهج

قال الصلابي عن نفسه ص6: (وجاء كلامنا في هذا البحث حول مدرسة من المدارس الإسلامية الكلامية الكبيرة، التي لها اتجاه، وفهم خاص في تناول بعض **فروع**[1] العقيدة، وهي المدرسة الأشعرية، التي تنتسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري - رحمه الله - وقد أثير قديماً وحديثًا حول هذه المدرسة كثير الانتقادات والجدل، لا سيّما في عصرنا هذا، الذي زادت فيه بعض المفاهيم غموضاً والتباساً، فجاء هذا الكتاب - **بمنهج وسطي، بعيد عن التعصّب الأعمى والميول الذي لا ينبني على الحقائق العلمية الثابتة** - متحدثاً عن أبي الحسن الأشعري وأكبر أعلام مدرسته من بعده).

كان المتوقع ممن يدّعي مثل هذه الدعوى العريضة أن يكون له رأي خاصّ ونظر خاصّ في ترجمة الإمام الأشعري وأصحابه، وفي منهجهم وعقيدتهم، بعد النظر في كلام العلماء والباحثين في المسألة ومناقشة أدلة جميع الأطراف، إلا أن الذي وجدناه في كتابه هذا هو تقليد أعمى لما قرّره ابن تيمية وأتباعه في المسألة مع عدم ذكره لكثير من الإشكالات الواردة عليها والتي عليها الخلاف المذكور في كلام الصلابي نفسه. ولا أقول إن الصلابي لم يذكر شيئا من المصادر

1- لا يخفى على أحد من الأشاعرة والتيمية أن الخلاف الحاصل بينهما ليس في مجرّد فروع العقيدة بل في أصولها الكبرى، ومن ذلك أن الأشاعرة تثبت وجود موجود مجرد ومنزه عن المكان والزمان، والتيمية تنفي إمكان ذلك، ومنه أن الأشاعرة تنفي كون الصانع ذا أجزاء وأبعاض، والتيمية تثبت ذلك وتصرّح بأن هذه الأجزاء هي التي تقابل الأجزاء والأعضاء في الإنسان. ومن له فهم لهاتين المسألتين يعرف تماماً أن الخلاف جذري وليس بفرعي.

الأشعرية عن الإمام، ولكنه لم يعتمدها ولم يعطها حقها، بل ذكر مقتبسات منها على سبيل الاستئناس، وبذلك وقع في التناقض أيضًا، علاوة على فقدان الأمانة العلمية والإنصاف.

وقد ذكر الصلابي 25 كتابا في قائمة المصادر والمراجع، إلا أنني عددت المصادر في هوامش الكتاب نفسه وعددها 34، وهي الآتي وقد قسمتها إلى قسمين:

مصادر تيمّية ووهابية	عدد الهوامش	مصادر غير تيمية (أشعرية وغيرهم)	عدد الهوامش
1. سير أعلام النبلاء للذهبي	17	1. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقيدة لمحمد أبو زهرة	3
2. شعبة العقيدة بين الأشعري والمنتسبين إليه - خليل الموصلي	16	2. تبيين الكذب المفتري لابن عساكر	6
3. موقف ابن تيمية من الأشاعرة - عبد الرحمن المحمود	11	3. وفيات الأعيان	3
4. مجموع الفتاوى لابن تيمية	16	4. الخطط للمقريزي	1
5. موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية	1	5. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي	1
6. اجتماع الجيوش الإسلامية - لابن قيم	2	6. طبقات الشافعية الكبرى للسبكي	1
7. جلاء العينين - لابن الألوسي	1	7. اتحاف السادة المتقين للمرتضى الزبيدي	1
8. غاية الأماني في الرد على النبهاني - الألوسي	1	8. الذب عن الأشعري لابن درباس	1
9. المنتقى للذهبي	1	9. الديباج المذهب لابن فرحون	1
10. تذكرة الحفاظ للذهبي	1	10. رجال الفكر والدعوة لابي	8

		الحسن الندوي	
11. البداية والنهاية لابن كثير	1	11. ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي	1
12. مختصر العلوّ للذهبي	1		
13. رجوع الأشعري إلى مذهب السلف لحماد الأنصاري	1		
14. الرسائل الشمولية - د عبد العزيز الحميدي	7		
15. اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث، محمد عبد الرحمن الخميس	1		
16. الجواب الصحيح لابن تيمية	3		
17. النبوات لابن تيمية	1		
18. شرح الأصفهانية لابن تيمية	2		
19. درء التعارض لابن تيمية	11		
20. الإيمان لابن تيمية	1		
21. القاعدة المراكشية لابن تيمية	1		
22. منهاج السنة لابن تيمية	1		
23. شرح الصفدية لابن تيمية	1		
24. الاستقامة لابن تيمية	1		
المجموع:	100	**المجموع:**	27

فيلاحظ القارئ الكريم أن عدد المصادر المخالفة للأشاعرة هي 24، والمصادر غير المخالفة لهم 11، ثم بالنسبة للهوامش نفسها، تعد 75% من المصادر المذكورة في الكتاب مصادر مخالفة للأشاعرة، وتعمد إلى إبطال مذهبهم بحق أو بباطل، في مقابل 25% منها للأشاعرة وموافقيهم، ومع هذا كله يدعي الوسطية والإنصاف في بحثه.

ثم لم يقف عند هذا الحدّ في التدليس. بل لم ينقل شيئاً من المصادر الأشعرية مما يخالف رأيه، بل جاء بكلامهم استئناسًا بل تدليساً أي ليظهر وكأنه يعتمد على جميع المصادر بشكل موضوعي. ولكن هنالك كماً كبيرا من المعلومات الموجودة في هذه المصادر مما يبطل قول رئيس مذهبهم ابن تيمية بخصوص ترجمة الأشعري وعقيدته، وكان الواجب عليه أن يذكر هذا الكلام من هذه المصادر، فإما أن يوافقه وإما أن يبيّن بطلانه؛ أما إخفاءه من الكتاب وعدم ذكره له البتة، فلا يجوز في الميدان العلمي الرصين. وسأضرب مثالا واحدًا على هذا، وسيأتي المزيد من التفاصيل إن شاء الله.

فمثلًا، يحاول الصلابي تبعًا لمذهب ابن تيمية أن يثبت أن كتاب الإبانة هو آخر ما كتبه الإمام الأشعري؛ وقد نقل هذا عن ابن تيمية ومن تبعه في هذا كالذهبي وابن كثير وجميع الوهابية المعاصرين، وقد نقل هذا الكلام أيضًا عن المرتضى الزبيدي في الإتحاف. وقد اعتمد الصلابي في بعض الفصول على كتاب الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ أبي الحسن الندوي، وكلاهما يقولان: إن الإبانة من أوائل ما كتبه الإمام الأشعري، تبعًا للدراسات العلمية الوثيقة في هذا الباب.[1] فقد قال الشيخ أبو الحسن الندوي في كتابه "رجال الفكر والدعوة" ما يلي ص. 192 من الجزء الأوّل: "يقول في كتاب "الإبانة عن أصول الديانة" **وهو أوّل ما صنّفه بعد الخروج من الاعتزال**".

وقال الشيخ محمد أبو زهرة في كتاب "تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقيدة" ص.157، ما يلي:

وقال الأشعري يده يد تليق بذاته الكريمة، وليست يد جارحة كأيدينا، بل يده يد صفة كالسمع والبصر، وهذا ما جاء في كتاب الإبانة، فإنه قد صرّح بالتفويض بأن فوّض اليد، ونفى التشبيه، **ولكن يظهر أنه قد رجع عن هذا الرأي الذي أبداه متحمسًا**

1 - انظر: رجال الدعوة والفكر لأبي الحسن الندوي، تحقيق وتقديم مصطفى الخن، 4 أجزاء، (دمشق: دار ابن كثير، 2007)، 1: 192.

لمناقضة المعتزلة، إذ جاء في اللمع أن قرّر تأويل اليد بالقدرة، كما فعل المعتزلة وغيرهم.[1]

وهذا يدلّ على أن الشيخ أبا زهرة يرى أن الإبانة ليس هو آخر كتاب للأشعري. وهذا موافق لما أثبتته الدكتورة فوقية محمود في تحقيقها لكتاب الإبانة أيضًا، وكذلك قال عدد من الباحثين المتخصّصين في ترجمة الإمام الأشعري.[2] والسؤال الذي يهمنا ههنا ليس هو تحقيق المسألة، ولكن: لمَ لم يذكر لنا الدكتور الصلابي هذا الخلاف؟ لا شك أنه قرأ هذه الكتب، فإنه ينقل عنها الكثير من النقول، بل أحياناً يأتي بكلامهم بعبارتهم تمامًا ولا يزيد عليه فكرة واحدة، ومع ذلك، لم يذكر لنا هذه المعلومات التي هي عين المنازع فيه.

ثم إن كتاب الصلابي ينقصه كثير من المصادر والمراجع المهمة في ترجمة الإمام الأشعري ومعرفة مذهبه، على رأسها كتاب مجرّد مقالات أبي الحسن الأشعري، الكتاب الذي صنّفه تلميذ تلميذه الإمام أبو بكر بن فورك (ت.406)، والذي اعتمد فيه على كتب الإمام الأشعري الموجودة عنده، وهي أكثر من 20 كتابًا. فالصلابي أهمل هذه المصادر الهامة في معرفة مذهب الإمام وتقريره، واعتمد فقط على ما يوافق ما قد أثبته ابن تيمية في كتبه وتبعه على ذلك الفرقة الوهابية. وكان بإمكانه أن يقول: نعم إن ثمة كتاب ألّف في تقرير مذهب الإمام الأشعري بقلم أحد كبار أئمة مذهبه المتقدمين وهو ابن فورك، إلا أن ابن فورك كان مخطئًا لسبب أو لآخر؛ ولكن لم يفعل الصلابي ذلك، ولم يناقش شيئاً مما يخالف تقريره، لأن ذلك يحتاج بحثًا حقيقيًا وطلبًا للحق. ولو قرأ ذلك الكتاب، لعرف بكل وضوح أسطورة المراحل الثلاثة، وأنه كان معتزليًا ثم كلابيًا ثم "سنيًا سلفيًا"، بناء على فرق وهميّ بين مذهب السلف ومذهب ابن كلاب.

ويظهر لمن تتبع كلام الصلابي أنه اعتمد على بحوث الوهابية المعاصرين، ولعلّه لم يقرأ المصادر الأصلية لترجمة الإمام الأشعري. ولذلك تراه مثلا يذكر شيئًا مما قاله القاضي عياض من غير ذكر المصدر (ص.14-15)، ولعله لا يعرف أن القاضي قد أفرد للإمام الأشعري ترجمة مفصّلة في كتابه ترتيب المدارك، وهي من أقدم التراجم المفصّلة للإمام الأشعري. وأما على فرض علمه بهذه الترجمة، فمعنى ذلك أنه تركها لما فيها من مناقضة ما يريد أن يثبته في هذا الكتاب، وهذا نوع من أنواع التدليس. وكان الأولى بمن يدعي الإنصاف أن يذكر رأي المخالف

1- محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقيدة، (القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ)، 157.

2 - مقدمة تحقيق فوقية محمود لكتاب الإبانة عن أصول الديانة للإمام الأشعري، (القاهرة: دار الأنصار، 1977)، ص.79-80.

ويبيّن وجوه ضعفه مثلا، لا أن يخفي كلامهم بالمرّة.

وكذلك لم يذكر الصلابي في كتابه مجموعة كبيرة من البحوث المعاصرة عن حياة الإمام الأشعري، الأكاديمية وغيرها، عند المتخصصين في هذا الموضوع، ومنه: مقدمة تحقيق كتاب الإبانة للدكتورة فوقية محمود؛ مقدمة كتاب اللمع لحموده غرابه؛ كتاب رفع الغمام عن تحوّل الإمام للدكتور محمود عطية؛ بحوث مؤتمر الإمام أبي الحسن الأشعري الذي عقد في جامعة الأزهر سنة 2010 والتي طبع في 4 مجلدات، فيه بحوث قيّمة عن ترجمة الإمام الأشعري وتفصيل مذهبه الكلامي وعن نسبة الكتب إليه وعن المخطوطات والمطبوعات وغير ذلك مما لا يسع الجهل به لمن يقوم بدراسة حياة الإمام. فهل يقال بعد ذلك إن الصلابي قد حقق المعايير العلمية والأخلاقية في كتابه هذا، بعيدًا عن التعصبات المذهبية، وأزال الغموض وأوضح المقصود؟ أم جاء وزاد على التدليس تدليسًا والغموض غموضًا، خدمةً لنفسه وفرقته؟

فلنلخص الخلل المنهجي في هذه النقاط:

1- الاعتماد الكامل على المصادر المعادية والمخالفة لمدرسة الأشاعرة، مما يدلّ على فقدان الموضوعية في الكتاب؛ ولا أدعي أنه لم يذكر مصادر أخرى البتة، لكن ذكرهم فيما لا يمسّ غرضه، وهذا عين التدليس.
2- إخفاء الأقوال والآراء التي تخالف رأيه في المصادر التي ذكرها، كما سبق آنفا.
3- عدم ذكره لبعض أهم كتب الإمام الأشعري والتي لا خلاف في نسبتها إليه، ككتاب (**اللمع**) الذي ليس فيه خلاف أبدًا لا على ثبوته للإمام ولا على محتواه - بل كان محلّ بحث المتقدمين من الأشاعرة وشرحه الباقلاني شرحا مستفيضاً، ثم حرّره وحشاه الإمام الجويني وسماه **الشامل** وهو مطبوع بهذا الاسم وباسم "**تحرير شرح اللمع**"؛ وعدم ذكره لبعض أهم المصادر عن مذهبه على الإطلاق وهو كتاب ابن فورك الذي يمثل أهم مصدر على الإطلاق لمعرفة مذهب الإمام الأشعري. ولا شك أن مثل هذا لا يجوز في البحث العلمي الرصين، لا سيما لمن يدعي البعد عن التعصب والبناء على "الحقائق العلمية الثابتة."
4- عدم ذكره للمصادر العلمية المعاصرة عن ترجمة الإمام الأشعري كما سبق، وهي لا تحصى كثرة.

وكل ذلك يدلّ على عدم استيفاء هذا الكتاب لشرائط البحث العلمي، وسيأتي المزيد عن تدليس هذا الكاتب والرد على أهم الأخطاء التي روّج لها عن حياة الإمام الأشعري.

الفصل الثاني: التدليس والخلل في المحتوى

قد أشرنا إلى النقائص المنهجية التي تعتري كتاب الدكتور الصلابي، والآن نتعرّض للمحتوى وما وقع فيه من تدليس وخطأ وتناقض، لا سيّما أن كثيرا مما كتبه في الكتاب ليس من كلامه، بل من كلام علماء وباحثين من مشارب مختلفة وآراء متضادة، فلا جرم أنه يظهر في كلامه التناقض. وهنا سأقتصر على ثلاث مسائل حاول أن يثبتها الصلابي في كتابه:

(1) أن الأشعري مرّ بثلاثة أطوار في حياته: معتزلية، وكلابية، و"سنيّة".

(2) أن كتاب الإبانة -كاملا- ثابت للإمام الأشعري، وأنه آخر ما كتب.

(3) أن الحنابلة والأشاعرة كانوا على وفاق حتى وقعت فتنة القشيري. وهذا قول ضعيف جدا لا يمكن أن يقول به أحد له دربة في العلوم أو في التاريخ. ويجدر بالذكر أيضاً أن الذي كان عليه الحنابلة في بغداد حينها هو "الاعتقاد القادري"، وأتباع ابن تيمية اليوم لا يوافقون عليها.

هل مرّ الأشعري بثلاث مراحل؟

قال الصلابي (تلخيصًا لما في كتاب شعبة العقيدة لأبي بكر الموصلي):

"مرّ أبو الحسن الأشعري بأطوار ثلاثة في حياته الاعتقادية:

الطور الأوّل: تكاد أن تجمع كل المصادر التي ترجمت للأشعري على أنه [1] عاش طوره الأوّل في ظلّ المعتزلة ولاعتزال، وأنه [2] بقي فيه ملازمًا شيخه، [3] وزوج أمه الجبائي، حتى [4] بلغ أربعين سنة من عمره.

الطور الثاني: بعد خروجه على المعتزلة، سلك طريق عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري، وبدأ يردّ على المعتزلة، معتمدًا على القوانين والقضايا التي قالها عبد الله بن كلاب. **يقول ابن تيمية** – رحمه الله -: وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع عن الاعتزال، سلك طريق أبي محمد بن كلاب، وهذا الطور يمثله كتاب (اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع)، وكان ابن كلّاب يرد على المعتزلة والجهمية ومن تبعهم بطريقة يميل فيها إلى مذهب أهل السنة والحديث، ولكن لما كثر جداله معهم ورده عليهم ومناظرته لهم بالطرق القياسية، سلّم لهم أصولًا هم واضعوها، فمن هنا دخلت البدعة في طريقته، وكان ابن كلاب قد أحدث مذهبًا جديدًا فيه ما يوافق السلف، وفيه ما يوافق المعتزلة والجهمية.

وفي هذا يقول ابن تيمية – رحمه الله - : كان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين: فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات **والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها**[1]، والجهمية من المعتزلة[2] وغيرهم تنكر هذا وهذا، فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها، ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري، وهذا الأصل الذي أحدثه ابن كلاب دفع الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السلف إلى أن يحذروا منه ومن أتباعه الكلابية، وهذه الطريقة التي أحدثها ابن كلاب البصري لم يسبقه إليها غيره، ووافقه عليها الأشعري وردّ من خلالها على الجهمية والمعتزلة.

الطور الثالث: مكث الأشعري زمنًا على طريقة ابن كلاب يردّ على المعتزلة وغيرهم من خلال ما اعتقده في هذه الطريقة، ولكن الله منَّ عليه بالحق، فنوّر بصيرته وذلك بالرجوع إلى مذهب أهل السنة والجماعة، والتزام طريقتهم، واتباع منهجهم، ومسلكهم، وكان هذا الذي أراده من أن يلقى الله تعالى متبرئًا من المذاهب التي عاشها وداعياً إلى طريقة السلف ومذبهم، ومنتسباً إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله."[3]

هذا كلام الصلابي بطوله. فلنلخص ونذكر بعض الملاحظات:

1- في المرحلة الأولى، كان الأشعري معتزليًا ملازمًا "لشيخه وزوج أمّه" أبي علي الجبائي (ت.303هـ) حتى بلغ الأربعين من عمره (أي إلى سنة 300 هجرية).

2- خرج عن الاعتزال إلى مذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب (ت.241)، وإن كانت هذه المرحلة قبل المرحلة الأخيرة، فكان تحوّله إلى مذهب ابن كلاب سنة 300 تقريبًا، ثم بقي "زمنًا" على هذا المذهب، ولم يذكر لنا الصلابي كم كان هذا

---

1 - المقصود من هذا الكلام أنه يحدث في ذات الله تعالى صفات لم تكن ثم كانت، يفعلها الله تعالى في نفسه بحسب قدرته وإرادته، ويلزم على هذا الكلام مفاسد كثيرة ليس هذا موضع بسطها، منها حدوث الذات والإلحاد، ومنها النقصان والكمال بالغير، تعالى الله عما يقوله الظالمون علوا كبيرا.

2- وهذا الكلام لابن تيمية غريب، إذ مذهب الجهمية معروف في أن صفات الله تعالى حادثة في ذاته بعد أن لم تكن، فهم موافقون لابن تيمية في قوله "الأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها" وما هذا إلا القول بحلول الحوادث بذاته. انظر مثلا، الكعبي، كتاب المقالات والعيون والمسائل، (تحقيق الكردي الخ) ص.254، حيث نقل: "وقال جهم: إن علم الله محدث، هو جلّ ذكره أحدثه فعلمه به، وإنه غير الله" إلى آخر ما قال من قبائح، ولا يخفى على متأمل أن هذا المذهب هو ما ينسبه ابن تيمية إلى "أهل السنة"، ويدعي أن الجهم ينكره، والحق هو العكس.

3- علي الصلابي، مدرسة الأشاعرة وسيرة الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله، ص. 16-21.

الزمن ولو تقديرًا، ولهذا السكوت أثر كبير في تصوّر سيرة الإمام الأشعري.

3- ابن كلاب كان متأثرًا بالمعتزلة، وأحدث مذهبًا جديدًا لم يسبق إليه، وتحديدًا وافقهم في أنه كان ينفي قيام الأفعال التي يشاؤها الله تعالى ويقدر عليها بذات الله تعالى. وهذه المسألة معروفة بقيام الحوادث بالذات الإلهية، أي كون الله بحيث تحدث فيه أشياء لم تكن ثم كانت، وهكذا، وباختصار: كونه متغيرًا من حال إلى حال – تعالى الله عن ذلك علوًا كبيراً.

4- أن هذه المرحلة الثانية يمثلها كتاب اللمع للأشعري. ولم يذكر لنا شيئاً عن بقية كتبه، كالعشرات التي ذكرها الإمام الأشعري في كتابه العمد المؤلّف سنة 320، قبل وفاته بأربع سنوات مثلا، وليس فيها كتاب الإبانة.

5- ثم تاب مرةً ثانية وانتقل من مذهب ابن كلاب إلى "مذهب السلف"، والمفهوم من ذلك أنه صار يثبت الحوادث في الذات الإلهية التي يسميها رئيسهم ابن تيمية "الأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها"، وهذا إن صح، فهو ليس توبةً عن مذهب الجهمية، بل موافقة لهم.

وقبل الشروع في الوجوه التي استدلّ بها الصلابي على دعواه الأساسية أي أن الأشعري مرّ بثلاث مراحل، بدأ بالإعتزال ثم إلى الكلابية ثم إلى مذهب أهل الحديث، أريد أن أشير إلى بعض الإشكالات الواردة على ترجمة الإمام الأشعري لا سيما بخصوص العلاقة بينه وبين أبي علي الجبائي (ت.303). وهناك أمارات تدلّ على حصول بعض المناقشات أو المناظرات بينهما، لكن كونه تلميذاً له، فضلاً عن كون الجبائي زوج أمه، مستبعد جدا. ولهذا الاستبعاد أسباب أختصرها في نقاط:

1- مصادر ترجمة الجبائي غير متسقة مع ما قيل عن الأشعري. فيذكر في تراجم الجبائي (ولد 235هـ – ت303هـ) كما هي عند المعتزلة (مقالات البلخي، فضل المعتزلة للقاضي عبد الجبار، وطبقات المعتزلة للحاكم الجشمي، وطبقات المعتزلة لابن المرتضى)، لا تذكر تلمذة الأشعري عليه، فضلا عن كون الجبائي زوج أم الأشعري.[1]

2- إن الجبائي من جُبّا في بلاد فارس، وأخذ الكلام عن معتزلة البصرة كأبي يعقوب

1- انظر القاضي عبد الجبار، طبقات المعتزلة، ص.277 – 288.

يوسف بن عبد الله الشحام، وخرج منها بين سنة 871-873م\ 257هـ - 259هـ، وذهب إلى بغداد، أي، قبل أن يولد الأشعري، ثم بقي في بغداد إلى سنة 890\892م (277هـ\279هـ)، حيث انتقل إلى عسكر مُكَرَم في خوزستان (أهواز)، حيث بقي حتى مات، وأوصى بدفنه بها، إلا أن ابنه أبا هاشم حمله إلى مقبرة كان فيها أم أبي علي وأم أبي هاشم، فدفنه بها. فإذا كان الأشعري ولد بالبصرة بعد خروج الجبائي منها، وخرج الجبائي من بغداد قبل مجيئ الأشعري إليه بأكثر من 30 سنة، ولا يعرف للأشعري وقت قط في عسكر مكرم، متى التقى الجبائي بأهل الأشعري حتى تزوج أمه؟

3- ثم لا تذكر لنا مصادر المعتزلة أي شيء عن الأشعري في طبقاتها، مع أنهم يذكرون بعض من كان على مذهب الاعتزال ثم ترك المذهب، كابن الراوندي، ولكن لا ذكر للأشعري البتة. وهذا غريب جدا وقد ادعي أنه كان على مذهب الاعتزال 40 سنة.[1]

4- ثم هناك قرائن أخرى تدلّ على أن الأشعري لا علاقة له بأسرة الجبائي. منها أن الأشعري لا يكاد يذكر أبا هاشم الجبائي، والمفترض أنهما كانا معاً مع أبي علي 40 سنة. وقصة زواج أم الأشعري بأبي علي غريبة. فإن أم الأشعري إما عربية أو أعجمية. إن كانت عربية، فمن المستبعد بل من المحال عرفًا في ذلك الوقت أن يسمح لها بالزواج من أعجمي لعدم كفاءته لها. وإن كانت أعجمية، وأبو علي أعجمياً أيضا، وتربى الأشعري عندهم، فكيف حصل على ملكة اللغة، حتى كان يتهم الجبائي في لغته في أوائل تفسيره، كما نقله ابن عساكر. ولا شك أن مثل هذه الكلمات الجارحة لا يمكن أن تصدر من شخص تربى عنده 40 سنة، وكأنه لا ودّ بينهما البتة، ولا فضل.

5- وكذلك ما روي في المشهور عن مناظرات بين الأشعري والجبائي واضحة الضعف، إذ لا سند لها أصلاً، ثم إن تلك العبارات موجودة بعينها عند المتقدمين من مذهب

1- نعم يذكر الإمام الأشعري في كتابه العمد كما نقله عنه ابن عساكر أنه ألف كتابا في الصفات على مذهب المعتزلة، ثم نقضه، وهذا لعله أقوى دليل على أنه كان على مذهب الاعتزال فترة ما، إلا أنه لا يلزم، لأنه من المحتمل أنه كتب ذلك الكتاب تحقيقا لمقاصدهم، وليس معتقداً له. وهذا كثير الحصول عند المتكلمين. وعلى كل حال، لا يدل هذا الكلام على شيء من تفاصيل علاقته بالجبائي.

الأشاعرة لكن باعتبارها أمثلة عادية لا على أنها رواية لمناظرة بين الجبائي والأشعري، كالبغدادي والغزالي مثلا، فتحوّلت فيما بعد إلى قصة مختلقة، مع ما فيها من إشكالات في نقل مذهب الجبائي في الصلاح والأصلح.

فلا ينبغي أن يسلم مثل هذه الأمور بدون تحقيق في الروايات والأخبار ومقارنتها بعضها ببعض، لا سيما في البحث التاريخي الرصين. والظاهر أن مثل هذه القصص والقول بأن الأشعري كان ربيب الجبائي إنما اختلقت في زمن اشتد الكلام فيه بين المدرستين، فقيل إن الأشعري تربى عند أقوى أيمة المعتزلة وهو أبو علي، فعرف المذهب تمام المعرفة، ولدقة معرفته بمذهبه، تركه ورده، إلزاماً للمعتزلة وتشنيعاً عليهم.

نعود إلى أصل دعوى الصلابي، وذلك أن الأشعري مرّ بثلاث أطوار. وهذه الوجوه تدلّ على عدم كون الأشعري معتزلياً أصلا، فضلا عن كونه تاب عنه، فيجب أن لا نسلم كل ما قيل عن الأشعري بدون التحقق في المصادر. فهذا مما يخصّ الطور الأول. وفيما بعد يذكر الصلابي أدلته على هذه الدعوى، فقال (ص.21 وما بعده):

"وهذا الطور نظراً لأهميته في المجال الاعتقادي فقد أثبتناه له – بعد توفيق الله – بثلاثة وجوه:

الوجه الأوّل: أقوال العلماء. لقد شهد كثير من العلماء والأئمة برجوع الأشعري الرجوع التامّ إلى مذهب السلف الصالح، وهؤلاء الأئمة ما قالوا هذه الشهادة إلا بعد أن سبروا حياته، وعرفوا ما كان عليه، وما استقرّ عليه؛ ومن هؤلاء العلماء:

1- شيخ الإسلام ابن تيمية (ت.728هـ)

2- تلميذه الحافظ ابن القيم (ت.751هـ).

3- الحافظ ابن كثير (ت.774هـ)[1]، وقد قال رحمه الله: "ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

الحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبع: وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة

1- وهو أيضًا تلميذ لابن تيمية إلا أنه لم يوافقه في التجسيم والقول بحلول الحوادث.

والسمع والبصر والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق ونحو ذلك.

الحال الثالث: إثبات ذلك كله من غير تكييف، ولا تشبيه، جريًا على منوال السلف، وهي طريقته في (الإبانة) التي صنّفها آخرًا."

4- الشيخ نعمان الآلوسي (ت.1317هـ\1899).

5- الشيخ محمود الآلوسي (ت.1342هـ\1924).

6- العلامة محب الدين الخطيب (ت.1389هـ\1969). وقال رحمه الله في بيان أطوار الأشعري ورجوعه التامّ إلى مذهب السلف: أبو الحسن الأشعري علي بن إسماعيل من كبار أئمة الكلام في الإسلام، نشأ أوّل أمره على الاعتزال وتتلمذ فيه على الجبائي، ثم أيقظ الله بصيرته هو في منتصف عمره وبداية نضجه، فأعلن رجوعه عن ضلالة الاعتزال، ومضى في هذا الطور نشيطًا يؤلف ويناظر ويلقي الدروس في الرد على المعتزلة، سالكًا طريقًا وسطًا بين طريقة الجدل والتأويل، وطريقة السلف، ثم محّص طريقته وأخلصها لله بالرجوع الكامل إلى طريقة السلف في إثبات كل ما ثبت بالنصّ من أمور الغير التي أوجب الله على عباده إخلاص الإيمان بها، وكتب بذلك كتبه الأخيرة، ومنها في أيدي الناس كتاب (الإبانة)، وقد نصّ مترجموه على أنه آخر كتبه، وهذا ما أراد أن يلقى الله عليه، وكل ما خالف ذلك مما يُنسب إليه، أو صارت تقول به الأشعرية، فإن الأشعري رجع عنه إلى ما في كتاب (الإبانة) وأمثاله."[1]

قبل التعليق على الوجه الأوّل: قد أضفت سنة الوفاة لكل شخص ذكره في هذا الوجه، ليرى القارئ أن أقدمهم هو ابن تيمية، وكل من جاء بعده فهو مقلّد له في ذلك؛ وابن تيمية توفى بعد وفاة الأشعري بنحو 400 سنة. ولا شك أن ابن تيمية ليس محايداً في هذا النقاش، بل أفنى حياته في الردود على الأشاعرة، وكثيرا ما كان يلجأ إلى مثل هذه القصص "التاريخية"، ومحاولة إلزام الأشاعرة بمخالفة إمامهم.

1- الصلابي، ص. 21-26.

ثم الذي تبعه في ذلك تلميذه الوفي ابن القيم، وتلميذه الآخر ابن كثير، إلا أن الصلابي لم يطلع على كتاب ابن كثير في طبقات الشافعية، بل نقل عن المطبوع لكتاب الإتحاف للمرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى، وبين الأصل والمنقول منه فرق مهم نشير إليه فيما بعد.

أما الآلوسيان ومحب الدين الخطيب، فجميعهم على درب ابن تيمية مقلدون له فيما قرّره عن الأشعري وعلم الكلام، وكان غرضهم من ذلك ظاهرا لكل منصف: معارضة الأشاعرة بأن يقولوا إن الأشعري نفسه ليس على ما أنتم عليه، فإن كنتم أشاعرة حقًا فعليكم أن تقلدوه. وإنما قالوا ذلك لجهلهم بكلام الأشعري، وجهلهم بعلم الكلام، لأن من فهم كلام الأشعري في الصفات، عرف أنه مخالف لقول ابن تيمية وأتباعه؛ ومن عرف حقيقة علم الكلام، عرف أيضا أن التقليد فيه لا يجوز أصلاً، فعلى فرض صحة قصتهم عن رجوع الأشعري الثاني، فليس الأشاعرة ملزمين به من حيث ذاته، بل من حيث هو مؤسس لمدرسة قويت أدلتها العقلية والنقلية. والعجيب من أمر الوهابية أنهم ينكرون التقليد في الفروع، ثم يلزمون الأشاعرة بالتزام التقليد في الأصول.

والحاصل أن قائمة العلماء التي أتى بها الصلابي بمثابة قول رجل واحد، إذ كلهم مقلدون لابن تيمية، وابن تيمية أتى بعد الإمام الأشعري بـ 400 سنة. فهل هنالك أحد قبله من قال بأن الأشعري له 3 أطوار وبين كل طور توبة ورجوع عما سبق؟ الجواب: لا. بل هنالك من شكّك أيضًا أنه مرّ بطور معتزليّ أصلاً، ولهذا القول أدلّة قوية ذكرنا بعضها أعلاه. ولخصت في الجدول الآتي المترجمين للإمام الأشعري وعدد المراحل التي ادعوا أنه مرّ بها:

صاحب الترجمة	عدد المراحل في حياة الأشعري
1-ابن النديم (ت.380هـ) في الفهرست.	ذكر ابن النديم تحولا واحدًا فقط، أي أن الأشعري كان معتزليًا ثم تاب منه.[1]
2-ابن فورك (ت.406هـ) في كتابه: مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري.	لم يذكر أي تحوّل من مذهب إلى مذهب، لا من اعتزال إلى كلابية ولا كلابية إلى غيره، مع وفور الكتب عنده وحرصه على تحقيق مذهبه.

1- انظر ط. دار المعرفة، ص.257. ويبدو أن الترجمة غير كاملة، وغير متسقة بمذهب المؤلف ابن النديم.

3-أبو منصور عبد القاهر البغدادي (ت.429هـ) (الفرق بين الفرق؛ أصول الدين، الأسماء والصفات)	لم يذكر أي تحوّل، لا في كتاب أصول الدين ولا في كتابه الفرق بين الفرق
4-أبو بكر الخطيب البغدادي (ت.463هـ) (تاريخ بغداد)	لم يذكر أي تحول.
5-القاضي عياض (ت.544هـ) (ترتيب المدارك)	ذكر التحوّل عن مذهب الاعتزال بصيغة التضعيف مشككًا في صحتها: "ويُروى أنه كان في ابتداء أمره معتزليًا ثم رجع إلى هذا المذهب، وهذا إن صحّ لا ينقصه..."[1]
6-الحافظ ابن عساكر (ت.571هـ) (تبيين كذب المفتري)	أن الأشعري انتقل من مذهب الاعتزال إلى مذهب أهل السنة، ولم يذكر لنا أي تحوّل آخر البتة.
7-ابن الجوزي الحنبلي (ت.597هـ)	أثبت تحولًا واحدًا فقط.
8-ابن خلّكان (ت.681هـ)	أثبت تحوّلاً واحدًا فقط.[2]
9-أحمد اللبلي (ت.691هـ)	لم يذكر أي تحول.[3]
10-اليافعي (ت.768هـ) في مرآة الجنان 225-232	لم يتعرّض للتحوّل، فضلا عن تحوّلين.[4]
11-تاج الدين السبكي (ت.771هـ) في طبقات الشافعية الكبرى.	ذكر تحولاً واحدًا.
12-ابن فرحون (ت.799هـ) في الديباج المذهب.	ذكر تحولا واحدا.

فهذه جملة من العلماء ممن ترجم للإمام الأشعري، ولم يذكر أي واحد منهم أن الأشعري

1- ترتيب المدارك، الجزء.5، ص.27، وانظر الترجمة كاملا من 24 – 30.

2- وفيّات الأعيان، ط. دار صادر، ص.284-287.

3- فهرست اللبلي، ص.73-122.

4- وقد أورد ترجمة وافية للإمام الأشعري ومدرسته، واختصر كلاما من عدة كتب ورسائل، انظر الجزء.2، ص. 225 – 232.

مرّ بثلاثة أطوار، وإنما أحدث هذا القول من قبل ابن تيمية تشغيباً على الأشاعرة، وهي سنته التي سنّها لفرقته، وهم على دربه سائرون إلى يومنا هذا. وهؤلاء الأعلام من مدارس وأقطار وأزمنة مختلفة، بين شافعية ومالكية وحنابلة، ومغاربة ومشارقة، والكل إما قال إن الأشعري خرج عن مذهب المعتزلة إلى مذهب أهل السنة، أو قال إنه كان على مذهب واحد فقط أي مذهب أهل السنة؛ ولم يقل أحد منهم أنه انتقل أوّلا إلى مذهب ابن كلاب، ثم ثانيًا إلى مذهب أهل السنة. وهذا الأمر محل اتفاق حتى مع بعض المبغضين للإمام الأشعري، كما تجده عند محقق كتاب "مثالب ابن أبي بشر". وكذلك ليس فيما نقل عن الحافظ البيهقي أو ابن فورك ما يدلّ على اعتزال الأشعري وانتقاله إلى مذهب أهل السنة. وهو المشهور والموجود عند جمهور المؤرخين والمترجمين له، ولم يخالف في هذا إلا ابن تيمية نظرًا لخصومته مع الأشاعرة في وقته، فتبعه بعض تلامذته من بعده كابن القيم وابن كثير، ونقل ذلك صاحب الإتحاف والوهابية في العصر الحديث. وكان الأولى أن يذكر ذلك الصلابي، ولكن حاول أن يطمس قول الجماهير ويكبّر قولا شاذًّا لأنه يوافق غرضه وهواه.

ثم هناك أمر آخر يجب التنبيه عليه، وهو أن ابن كثير لم يقل أن الفرق بين المرحلة الكلابية والمرحلة السلفية هو "إثبات ما يقوم بالله من **الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها**،" بل قال: تغير مذهبه في أنه امتنع عن تأويل ما كان يؤوله سابقاً، وشتان بين التفسيرين. فإن عدم التأويل مذهب صحيح عند الأشاعرة قديماً وحديثاً، وهذا الخلاف بينهما يعدّ من المسائل الفرعية. أما ما يدعيه ابن تيمية من قيام الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها، فمعنى حلول الحوادث بذات الله تعالى، أي حصول الفعل والانفعال والتغير واكتساب صفات وكمالات لم تكن ثم كانت – تعالى الله عن ذلك علواً كبيرا. فالتحقيق أن ابن كثير وإن كان مذهبه يشبه تفسير ابن تيمية في الظاهر فقط، وأما في الحقيقة فليس كذلك، لأن حينئذ يكون ليس تحولاً عن مذهب إلى آخر بل مجرّد ترجيح مسألة فرعية واحدة على الأخرى. فتبين سقوط وضعف الوجه الأوّل الذي ذكره الصلابي.

ثم قال الدكتور الصلابي في بيان الوجه الثاني:

"الوجه الثاني: التقاؤه الحافظ زكريا الساجي (ت.307هـ)[1]

بعد خروجه عن الاعتزال، ومن التخلص من طريقة ابن كلاب، لجأ إلى الأئمة من

1- سنة الوفاة إضافة من المؤلف.

أهل الحديث ممن عُرفوا بسلامة عقيدتهم وصفاء منهجهم؛ ليأخذ منهم مقالة السلف وأصحاب الحديث، ومن أشهرهم الحافظ الثبت محدّث البصرة زكريا الساجي، يقول **ابن تيمية** عن الأشعري: وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أمورًا أخرى، وذلك آخر أمره، كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم." وقال الذهبي عندما ترجم للحافظ الساجي يقول: وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف." وقال في مكان آخر عن الساجي: أخذ عنه أبو الحسن الأشعري مقالة السلف في الصفات، واعتمد عليها أبو الحسن في عدة تآليف." ومن الذين أثبتوا للأشعري اللقاء مع المحدث الحافظ زكريا الساجي وجعلوه نقطة تحوّل كبيرة عند الأشعري: الإمامان: ابن القيم وابن كثير، وغيرهما."[1]

هذا الوجه الثاني بتمامه. ويلاحظ القارئ أن هذا الوجه، كالوجه الأوّل، ليس بدليل على دعوى الدكتور. فالدعوى هي أن الأشعري مرّ بثلاث مراحل: اعتزالية، وكلابية، وسلفية. والوجه الأوّل يرجع إلى دعوى ابن تيمية، وأسند القول إلى "أصحاب الأشعري" بدون ذكر المصدر، والبقية ينقلون عنه. وهذا الوجه الثاني إن دلّ على شيء فقد دلّ على أن الساجي كان ممن أخذ عنه الشيخ الأشعري، ولكن أين الدليل على وجود توبتين أو حتى توبة واحدة؟ والدكتور هنا يقفز قفزة كبيرة لا مبرر له فيها، إذ كون الشيخ الأشعري أخذ عن الساجي لا علاقة له بكونه أخذ أولاً طريقة ابن كلاب ثم تاب منها. والذي نبحث عنه هو الدليل على كون مرّ بثلاثة مراحل، وما نقله ههنا لا يدلّ على شيء منه؛ بل أقصى ما يمكن أن يقال إن هذا الكلام قد يصلح قرينة على تحوّل واحد فقط.

ثم يرد على هذا الفرض أمور: إذا كان كلامه صحيحا فعلا، وكان الساجي في البصرة وتوفي بها سنة 307، والأشعري حسب الروايات تاب وهو في البصرة أيضا قرب سنة 300، والتقاؤه بالساجي هو الذي أدخله إلى مذهب السلف حسب تعبير الصلابي، فمتى كان الشيخ الأشعري كلابيًا؟ إذا قدّرنا أنه تاب سنة 300، ولقي الساجي وأخذ عنه قُبيل وفاته سنة 307، فيكون الأشعري قد مضى 7 سنوات على مذهب ابن كلاب، إلا أنه لا دليل على هذا الكلام البتة.

ثم لا دليل البتة على أن الأشعري قد انتقل عن مذهب إلى مذهب بعد أن ترك الاعتزال

-1 الصلابي، ص. 26 – 28.

- على فرض صحة تلك الرواية - وقد ذكر الأشعري في كتابه العمد الذي ألّفه سنة 320، وذلك قبل وفاته بأربع سنوات فقط، عددا كبيرا من المؤلفات التي ألّفها وهو راضٍ عنها، ولم يذكر فيها كتاب الإبانة ولا التبيين، وكلها على المذهب المعروف منه عند مدرسته إلى يومنا هذا. إلا إذا كان للأشعري توبة أخرى بعد سنة 320 وقبل وفاته سنة 324، فحينئذ لا يكون للساجي مدخل في الموضوع، إذ توفى قبل ذلك ب 13 سنة على أقلّ تقدير.

ونقل الحافظ ابن عساكر تلك القائمة المذكورة في كتاب العمد بنصّها، وهي طويلة ذكر فيها عشرات الكتب.[1] ومنها كتاب اللمع الذي يعده الوهابية كالصلابي من الكتب التي ألفها الأشعري على مذهب ابن كلاب (والتي على حسب فرض الصلابي، قد ألفها بين سنة 300-307)، ومعنى ذلك أن الإمام الأشعري كان راضياً بكتاب اللمع إلى سنة 320ه، بعد وفاة الساجي ب13 سنة على أقل تقدير، فأين دليل التحوّل الثاني؟[2] بل علّق الشيخ ابن فورك - وهو من كبار المحققين لسيرة الإمام الأشعري ومذهبه - على هذا الكلام كما نقله ابن عساكر، وذكر الكتب التي ألّفها الإمام الأشعري بعد سنة 320 حتى وفاته، وأيضا، لم يكن فيها أي إشارة إلى أيّ تغير أو تحول أو توبة البتة، وليس فيما كتب كتاب في آخر سنوات حياته كتاب الإبانة![3] بل كلها على الطابع الكلامي العلمي الرصين، وإليك كلام ابن فورك كما نقله الحافظ ابن عساكر:

قال أبو بكر محمد بن فورك: هذا هو أسامي كتبه التي ألفه إلى سنة عشرين وثلاثمائة، سوى أماليه على الناس والجوابات المتفرقة عن المسائل الواردات من الجهات المختلفات، وسوى ما أملاه على الناس مما لم يذكر أساميه ههنا، قد عاش بعد ذلك إلى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وصنف فيها كتبا منها (كتاب نقض المضاهاة على الإسكافي) في التسمية بالقدر، وكتاب (العمد في الروية)، وكتاب في معلومات الله ومقدوراته أنه لا نهاية لها على أبي الهذيل، وكتاب على حارث الوراق في الصفات فيما نقض على ابن الراوندي، وكتاب على أهل التناسخ، وكتاب في الرد في الحركات على أبي الهذيل، وكتاب على أهل المنطق، ومسائل سئل عنها الجبائي في الأسماء والأحكام، ومجالسات في خبر الواحد وإثبات القاياس، وكتاب في أفعال النبي صلى

1- وللأشعري أكثر من 120 كتاب، انظر مقدمة تحقيق فوقية محمود للإبانة، ص. 38 – 80.

2 - ابن عساكر، تبيين الكذب المفتري، تحقيق محمد زاهد الكوثري، (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 2010)، ص.105 – 110.

3- ابن عساكر، تبيين الكذب المفتري، ص.109-110.

الله عليه وسلم تسليماً، وكتاب في الوقوف والعموم، وكتاب في متشابه القرآن جمع فيه بين المعتزلة والملحدين فيما يطعنون به في متشابه الحديث، ونقض كتاب التاج على ابن الراوندي، وكتاب فيه بيان مذهب النصارى، وكتاب في الإمامة، وكتاب فيه الكلام على النصارى مما يحتج به عليهم من سائر الكتب التي يعترفون بها، وكتاب في النقض على ابن الراوندي في إبطال التوات، وفيما يتعلقون به الطاعنون على التواتر، ومسائل في إثبات الإجماع، وكتاب في حكايات مذاهب المجسمة وما يحتجون به، وكتاب نقض شرح الكتاب، وكتاب في مسائل جرت بينه وبين أبي الفرج المالكي في علة الخمر، ونقض كتاب آثار العلوية على أرسطوطاليس، وكتاب في جوابات مسائل لأبي هاشم استملاها ابن أبي صالح الطبري، وكتابه الذي سماه (الاحتجاج)، وكتاب (الأخبار) الذي أملاه على البرهان، وذلك آخر ما بلغنا من أسامي تصانيفه؛ وله كتاب في دلائل النبوة مفدر، وكتاب آخر في الإمامة مفرد.[1]

فكما هو ظاهر جدا لمن أنصف وكان "بعيدا عن التعصبات المذهبية"، فإن الأشعري لم يغير مذهبه، وبقي على درب أهل السنة إلى آخر عمره، يناضل ويحاجج المذاهب والأديان المختلفة بالمنهجية الأصولية الرصينة. وكما يلاحظ القارئ أيضاً أنه لا يوجد في كلامه ذكر لكتاب الإبانة. فالواضح على كل حال أن هذا الكتاب - مهما صحت نسبته جزئيا أو كليًا أو لم تصح أصلا - لم يكن ذا أهمية للمدرسة الأشعرية، لا في القديم ولا في الحديث، وإنما ظهرت أهميته فقط في بعض المناطق التي كثر فيها الحنابلة كدمشق وبغداد ولفترات زمنية محدودة.

وعلى كلّ تقدير، الوجه الثاني للدكتور هنا ساقط كالأول، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

ثم قال الدكتور الصلابي:

"**الوجه الثالث:** تأليفه كتاب (الإبانة) وإثباته له: إنّ آخر الكتب التي ألّفها الأشعري رحمه الله هو كتاب (الإبانة)، وقد ذكر في هذا الكتاب انتسابه للإمام أحمد رحمه الله، والتزامه بعقيدة السلف الصالح، واتباع أئمة الحديث، وذكر بعد هذا عقيدة السلف الصالح في أمور الدين، ولقد أثبت هذا الكتاب للأشعري جمع كثير من الأئمة من المتقدمين والمتأخرين، وأقرب العلماء زمناً بزمن الأشعري هو ابن النديم (ت.385ه)، فقد ذكر في كتابه الفهرست ترجمة للأشعري،

1- ابن عساكر، تبيين الكذب المفتري، ص.109=110.

وذكر جملة من كتبه التي ألّفها، ومنها كتاب (التبيين عن أصول الدين)، وجاء بعده ابن عساكر وانتصر للأشعري، وأثبت له كتاب (الإبانة)، ونقل منه كثيرًا في كتابه (التبيين)؛ للإشادة بحسن عقيدة الأشعري، قال ابن عساكر عن الأشعري: وتصانيفه بين أهل العلم مشهورة معروفة بالإجادة والإصابة للتحقيق عند المحققين موصوفة، ومن وقف على كتابه المسمى (الإبانة) عرف موضوعه من العلم والديانة.

ثم جاء ابن ورباس (هكذا) (ت.659هـ)، وألّف كتابًا في الذب عن الأشعري، وأثبت له كتاب الإبانة. وقال: أما بعد: فاعلموا معشر الإخوان وفقنا الله وإياكم للدين القويم، وهدانا جميعًا للصراط المستقيم، بأن كتاب (الإبانة عن أصول الديانة) الذي ألّفه الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، هو الذي استقرّ عليه أمره فيما كان يعتقده، وما كان يدين الله سبحانه وتعالى بعده رجوعه عن الاعتزال، بمنّ الله ولطفه، وكل مقالة تنسب إليه الآن مما يخالف ما فيه، فقد رجع عنها، وتبرّأ إلى الله سبحانه منها، كيف وقد نصّ فيه على أنه ديانته التي يدين الله سبحانه بها..."

ثم قال الصلابي:

"ثم ذكر [ابن درباس] رحمه الله جماعةً من هؤلاء الأئمة الذين أثبتوا كتاب (الإبانة) للأشعري، منهم:

1- إمام القراء أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الفاسي (ت.446هـ)
2- الحافظ أبو عثمان الصابوني (ت.449هـ)
3- الفقيه الحافظ أبو بكر البيهقي (ت.458هـ)
4- الإمام أبو الفتح نصر المقدسي (ت.490هـ)
5- الفيقه أبو المعالي مجلي بن نجا الأرسوفي صاحب كتاب (الذخائر في الفقه) (ت.550هـ)

وهناك جمع كثير من العلماء ممن أثبت كتاب (الإبانة) للأشعري غير هؤلاء، ذكرهم ابن درباس، ومنهم:

1- الإمام ابن تيمية رحمه الله (ت.728هـ)
2- الحافظ الذهبي (ت.748هـ)، وقال: وكتاب الإبانة من أشهر تصانيف أبي الحسن، شهّره الحافظ ابن عساكر واعتمد عليه ونسخه بخطه الإمام محيي الدين النووي.

3- الإمام ابن القيم (ت.571هـ) (هكذا والصواب 751هـ)

4- الحافظ ابن كثير (ت.774هـ)

5- العلامة ابن فرحون المالكي (ت.799هـ)

وهناك جمع كثير لا يحصى عددهم من العلماء والأئمة من الذين أثبتوا كتاب (الإبانة) للأشعري، وأنه آخر ما صنّف."

انتهى كلام الدكتور الصلابي.

وفي هذا الوجه تدليس كثير أيضا. فيلاحظ القارئ أن دعوى الصلابي هي أن كتاب الإبانة "آخر الكتب التي ألّفها." ثم أتى بالنقول التي تثبت هذا الكتاب للأشعري، مثل ابن النديم وابن عساكر، ولكن لا أحد من هؤلاء أي ابن النديم وابن عساكر والبيهقي وابن فرحون والقاضي عياض ممن قال: إنه آخر كتاب له. فالأدلة ههنا لا تدلّ على دعواه، وهذا تدليس واضح. وأما كلام ابن درباس، فليس إلا مجرد دعوى أن الكتاب يمثل ما "استقر عليه" الأشعري، لكن أين الدليل على أنه آخر كتاب له، فضلاً على كونه يمثل توبة عن مذهب ابن كلاب؟ وهذا يبين سقوط كلام الصلابي وبعده عن المنهج العلمي في البحث.

وقد أشرنا سابقًا إلى الإشكالات الأخرى التي تعتري هذه الدعوى، منه أنه إذا كان كتب هذا الكتاب بعد أن لقي الحافظ الساجي، فمعنى ذلك أنه كتبه في أوائل القرن الرابع أي ما بين سنة 300-307. وإذا كان آخر ما كتب، كان ينبغي أن يكون فيما بعد سنة 320، إذ الأشعري لم يذكر الإبانة فيما كتب قبل تلك السنة، ولم تذكر فيما ألّف بعد 320.

وقد أشرنا أيضًا إلى أن كثيرا من الباحثين أثبت كتاب الإبانة متقدمًا على بقية كتبه، بل قالوا إن هذا الكتاب هو أوّل ما كتبه على مذهب أهل السنة، كالمحققة الدكتورة فوقية محمود، والشيخ محمد أبي زهرة، والشيخ أبي الحسن الندوي، وقد سبق أنه أخفى أقوالهم (والحال أنه يستبعد أن تخفى هذه الأقوال على مثله). ثم إن هنالك بعض الباحثين المسلمين والمستشرقين ممن أنكر نسبة الكتاب للإمام الأشعري، كالدكتور خالد زهري، وقد ذكر هناك الخلاف بين الباحثين.[1]

1- كما تقدم: رجال الدعوة والفكر لأبي الحسن الندوي، تحقيق وتقديم مصطفى الخن، 4 أجزاء، (دمشق: دار ابن كثير، 2007)، 1: 19؛ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقيدة، (القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ)، 157؛ مقدمة تحقيق فوقية محمود لكتاب الإبانة في أصول الديانة للإمام الأشعري، (القاهرة: دار الأنصار، 1977)،

ثم هنالك جانب آخر أخفاه الصلابي، وهو محلّ نقاش كبير ومعروف بين الناظرين إلى نسبة كتاب الإبانة إلى الإمام الأشعري، وهو أنه على تسليم ثبوت الكتاب له، فهل الكتاب الموجود بين أيدينا اليوم هو نفس الكتاب المذكور في التراجم؟ وبتعبير آخر: هل صورة الكتاب الموجود اليوم بجميع تفاصيله ثابت للإمام؟ أم الأمر كما قال العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى، إذ ذكر أن هذه الصورة "...قد تلاعبت بها أيادي أثيمة".[1] وقد ثبت لدى الباحثين أن جميع المخطوطات لهذا الكتاب نسخت بعد سنة 1084ه\1673م (وهو تاريخ أقدم نسخة اعتمدت عليها الدكتور فوقية محمود)، ومعنى ذلك أنها نسخت في ظل أجواء مشحونة بين الحنابلة المتصوّفة من جهة والأشاعرة من جهة أخرى، لا سيّما في الشام والحجاز ومصر، حيث ظهر بعض العلماء كالقشاشي (ت.1071هـ\1661م) وإبراهيم الكوراني (ت.1101\1689م) القائلين بوحدة الوجود معتمدين على أقوال ابن تيمية وابن عربي، في الرد على أهل السنة الأشاعرة.

وقد أشار بعض الباحثين إلى كثير من الفقرات من كتاب الإبانة التي لا يمكن أن تصدر عن الأشعري، إذ فيها بعض الأخطاء الواضحة في معرفة مذهب المعتزلة، وفيها ذم وتكفير للإمام أبي حنيفة، وغير ذلك مما لا يخفى على عارف بنفس الإمام الأشعري وطريقته في تقرير المسائل، كما يظهر من خلال كتابه اللمع الثابت له بلا أدنى شك، وكما يظهر من كتاب مجرّد مقالاته لابن فورك، ومقالات الإسلاميين. ومن أراد شيئا من التفصيل فلينظر البحث القيم للباحث فتحي عبد الرازق "نظرات في كتاب الإبانة عن أصول الديانة" المطبوع ضمن بحوث مؤتمر "الإمام أبو الحسن الأشعري" (جزء.1، ص.279). هذا والنصوص الصحيحة المعنى في كتاب الإبانة لا يوافق عليها التيميّة أصلا، كالقول بنفي الكيف والحد وغير ذلك.

الوفاق المزعوم بين الأشاعرة والحنابلة وفتنة ابن القشيري

ثم ادعى الصلابي أن الأشاعرة والماتريدية كانوا مقبولين عند أهل الحديث حتى وقعت فتنة ابن القشيري، فتحولت العلاقة إلى شقاق ونزاع. قال ص.58-59:

"وكان هؤلاء مقبولين عند أهل الحديث من بداية القرن الرابع إلى ما بعد منتصف القرن

ص.79-80.، وقد أنكر هذه النسبة الدكتور خالد زهري، "كتاب الإبانة عن أصول الديانة: تحقيق في نسبته إلى أبي الحسن الأشعري"، مجلة الإبانة، العدد الأول، رجب 1434، ص.116 – 131.

1- انظر تعليق الكوثري في هامش ص.35، من كتاب تبيين الكذب المفتري لابن عساكر.

الخامس، لدفاعهم عن السنة ووقوفهم القوي ضد الجهمية والمعتزلة، ولم يتجاوز الخلاف بينهم حدود الحوار العلمي مع التورع عن الاتهام في العقيدة، والحكم بالضلال أو البدعة، وإنما كانوا يعتمدون على مبدأ الحكم بالخطأ على المخالف إذا كان من أهل الاجتهاد، إلى أن ظهر ابن القشيري، وكان متعصباً لمذهبه إلى حدّ الغلو والتشدد، فحوّل الخلاف الدائر بين طائفتين من أهل السنة إلى شقاق ونزاع."

وهذا الكلام ضعيف جداً، وفي الحكم على مئات العلماء بل الآلاف بأن خلافهم مع بعض المجسمة أو الحشوية قد نشأ عن نزاع وقع في القرن الخامس الهجري. لا يعنينا الآن التحقق من تفاصيل تلك القصة، لكن السؤال الأهم والواقعي هو: هل فعلا يمكن أن يفسر الخلاف بين مذهب الأشاعرة، بمدارسهم المختلفة، وكتبهم المطولة والمتوسطة والمختصرة، عبر ألف سنة من التأليف، وبين بعض الحنابلة والمجسمة، بالإشارة إلى خلاف جزئي وقع بين أفراد الناس في القرن الخامس الهجري ثم لم يسمع به جل هؤلاء العلماء، ولم ذكروها في كتبهم؟ ثم ما طبيعة ذلك الوفاق المزعوم الذي كان عليه الأشاعرة والحنابلة، والذي انقطع نتيجة تعصب رجل واحد؟ وههنا أشير إلى بعض ما ورد في الاعتقاد القادري الذي كانت حنابلة بغداد يصرّون عليه، وكان يستتيبون بعض الحنابلة بناء عليها، هل يوافق عليه الصلابي والوهابية اليوم أم لا؟ وقد نقلها بكاملها الحافظ ابن الجوزي الحنبي في كتابه المنتظم في التاريخ، في أحداث سنة 433، بما يلي:

يجب على أن الإنسان أن يعلم أن الله عز وجل وحده لا شريك له، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد، لم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم ين له شريك في الملك، وهو أوّل لم يزل، وآخر لا يزال، قادر على كل شيء غير عاجز عن شيء، إذا أراد شيئاً قال له كن فيكون، غنير غير محتاج إلى شيء، لا إله إلا هو الحي القيوم، لا تأخذه سنة ولا نوم يطعم ولا يطعم، لا يستوحش من وحدة ولا يأنس بشيء، وهو الغني عن كل شيء، لا تخلفه الدهور والأزمان، وكيف تغيره الدهور والأزمان وهو خالق الدهور والأزمان، والليل والنهار، والضوء والظلمة والسموات والأرض وما فيها من أنواع الخلق والبر والبحر وما فيهما وكل شيء حي أو موات أو جماد. كان ربنا وحده لا شيء معه ولا مكان يحويه، فخلق كل شيء بقدرته، وخلقل العرش لا لحاجته إليه، فاستوى عليه كيف شاء وأراد، لا استقرار راحة كما يستريح الخلق، وهو

مدبر السموات والأرضين، وما مدبر ما فيهما ومن في البر والبحر ولا مدبر غيره...[1]

وهذا الكلام واضح في نفي التغير عن الله تعالى، ونفي كونه في مكان. وذلك لأنه قال: لا يتغير المولى تبارك تعالى مع الزمان، وأن الله تعالى خلق الأزمان وليست هي ظرفاً له. وكذلك لا يحويه مكان قط. فكونه استوى على العرش كيف شاء وأراد، فإنه إشارة إلى إثبات ما جاء به ظاهر النصوص، ولم يأت به القائل ههنا نقضًا لما سبق، ولم يفسّر ذلك الاستواء بأن قال: ثم صار في مكان هو العرش استقر فيه، أو أنه أحدث في نفسه صفة لم تكن في زمان سابق ثم كانت في زمان لاحق مثلاً، كما يدعيه ابن تيمية وأتباعه اليوم. والذي يهمنا ههنا هو التدليس الذي يتكرر من الصلابي وهذه الفرقة الضالة المضلة، حيث ساق الكلام عن هذا الوفاق المزعوم، والوحشة التي وقعت فيما بعد، وبهذا تجاوز ألف سنة من التاريخ، وكأن الكل كان على مذهب الوهابية قبل منتصف القرن الخامس. ثم بالرجوع إلى الاعتقاد القادري الذي كان عليه الحنابلة، يتبين أنه إن كان ثمة وفاق وقتها، فلم يكن على ما هو عليه الوهابية اليوم، أمثال الصلابي نفسه.

الخلاصة

قد عنون الصلابي كتابه "مدرسة الأشاعرة سيرة الإمام أبي الحسن الأشعري" وكان الأولى به أن يسميه "رواية ابن تيمية لتاريخ مدرسة الأشاعرة وسيرة الإمام الأشعري" إذ غاية ما فعله الصلابي هو جمع لتدليسات وخرافات عن الأشعري ومدرسته بناء على أقوال ابن تيمية وأتباعه، ومع ذلك لا يستحي أن يفوه بأنه كتب كتابه هذا مبتعدا جدا عن التعصبات المذهبية.

وقد أشرت إلى تدليسه في عدة مواضع، ولم أتتبع جميعها مخافة الإطالة. والحاصل أن الصلابي حاول أن يثبت أن الأشعري مرّ بثلاث مراحل، وإنما قال ذلك تبعاً للمدرسة التيمية التي تريد أن تبطل جميع ما كتبه الإمام الأشعري بهذه القصة: لأنه إن كان الأشعري قد مرّ بثلاث مراحل، ورجع عن أفكاره التي تبناها في المرحلتين السابقتين، ثم كتب الإبانة آخرا، سهل عليهم حينئذ أن يقولوا: "إذن عليكم يا أشاعرة أن تنفوا كل ما خالف هذا الكتاب". ثم حاول أن يثبت ذلك عبر بعض الشبهات الواهية جدا، مع إخفائه لكثير من المصادر الهامّة، مع دعواه الإنصاف.

1ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم،15: 279-280.

والحق أن هذا ليس ينجيهم، لأن ما صحّ من كتاب الإبانة مخالف لعقائدهم. ثم إن مدرسة الأشاعرة ليست مبنية على تقليد الإمام الأشعري، وليس المعتمد في علم الكلام هو ما قاله الإمام، بل هو ما دلّ عليه الدليل، والانتساب إلى الأشعري من باب التشريف له، إذ له قدم السبق والإمامة في هذا العلم على قواعد أهل السنة والجماعة.

وقد بيّنت أن بحث الصلابي كان أبعد ما يكون من الإنصاف، فقد وقع في عدد من الأخطاء القادحة في المنهجية، حيث لم يعتمد إلا على المصادر الموافقة لرأيه، ونبذ كثيراً من المصادر المعتمدة في تأريخ سيرة الشيخ الأشعري. ثم ما جاء به من المصادر التيمية لم يف بمطلوبه أصلاً. والله المستعان.

والله أعلم والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر

- الأسدآبادي، القاضي عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة: مكتبة وهبة، 1996.
- الأسدآبادي، القاضي عبد الجبار بن أحمد، المغني في أبواب التوحيد والعدل، جزء.8، تحقيق توفيق الطويل، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة، 1960.
- الأنصاري، أبو القاسم سلمان بن ناصر، شرح الإرشاد، 3 مجلدات، تحقيق خالد العدواني، الكويت: دار الضياء، 2022.
- الباقلاني، القاضي أبو بكر بن الطيب، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق محمد زاهد الكوثري، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية، 2000.
- الباقلاني، القاضي أبو بكر بن الطيب، كتاب التمهيد، تحقيق يوسف مكارثي، بيروت: المكتبة الشرقية، 1957.
- البغدادي، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر، عيار النظر في علم الجدل، الكويت: أسفار لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، الطبعة الأولى، 2020.
- ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن، مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، تحقيق دانيال جيماريه، بيروت: دار المشرق، 1987.
- الندوي، أبو الحسن، رجال الدعوة والفكر، تحقيق وتقديم مصطفى الخن، 4 أجزاء،

دمشق: دار ابن كثير، 2007.
- أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقيدة، القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.
- الأشعري، أبو الحسن، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق الدكتورة فوقية محمود، القاهرة: دار الأنصار، 1977.
- الكعبي، أبو القاسم، كتاب المقالات والعيون والمسائل، تحقيق الدكتور راجح الكردي، عمان: دار الفتح، 2018.
- ابن النديم، الفهرست، بيروت: دار المعرفة، دون تاريخ.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ بغداد، تحقيق بشّار عواد معروف، 21 مجلد، دار الغرب الإسلامي، 1422\2001.
- القاضي عياض، ترتيب المدارك، 8 أجزاء، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1403\1983.
- الحافظ ابن عساكر، تبيين الكذب المفتري، تحقيق وتعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 2010.
- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1397\1978.
- اللبلي الفهري، أحمد بن يوسف، فهرست اللبلي، تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد عبد ربه ابو زينة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408\1988.
- اليافعي، عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تحقيق خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417\1997.
- ابن فرحون، الديباج المذهب، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة: دار التراث، 1972.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن، المنتظم في تاريخ الأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410\1995.
- القاضي عبد الجبار والحاكم الجشمي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تحقيق فؤاد سيد، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، دار الفارابي، 1439\2017.